

فكرة السيادة بين جان بودان و جان جاك روسو

أ.م.د رحاب عبد الرحمن

الجامعة العراقية/ كلية الطب

أما جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨)، فقد تبنت رؤية مختلفة، إذ اعد أن السيادة تعود إلى الشعب ككل، وليست حكراً على حاكم واحد. طور مفهوم "الإرادة العامة" (la volonté générale) ، والتي تعني أن القوانين يجب أن تعبر عن إرادة المجتمع ككل، وليس إرادة فرد أو مجموعة محددة. كما أكد أن السيادة يجب أن تكون غير قابلة للتفويض، إذ لا يمكن للحكام امتلاكها، بل هم مجرد منفذين لها، في حين ركز بودان على سيادة الدولة في يد سلطة مركزية وأكد روسو على السيادة الشعبية والديمقراطية المباشرة، هذا يدل أن نظرية بودان ساهمت في بناء الدولة الحديثة القوية، بينما وضع روسو الأسس الفلسفية للديمقراطية الحديثة.

*The Concept of Sovereignty between
Jean Bodin and Jean-Jacques
Rousseau*

الملخص

تأتي أهمية هذا البحث في محاولة إثراء الفهم الأكاديمي من خلال دراسة مفهوم السيادة. إذ يعد مفهوم السيادة أحد أهم المفاهيم في الفلسفة السياسية وقد طوره العديد من الفلاسفة عبر التاريخ، ومن أبرز من تناول هذا الموضوع جان بودان

و جان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau).

جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦) قدم مفهوم السيادة كسلطة مطلقة ودائمة في الدولة، لا تُقيدها سوى القوانين الإلهية والطبيعية. من وجهة نظره، يجب أن تكون السيادة غير قابلة للتجزئة ومتمركزة في يد الحاكم، إذ رأى أن الاستقرار السياسي يتحقق من خلال سلطة مركزية قوية.

While Bodin focused on state sovereignty centralized in a single authority, Rousseau emphasized popular sovereignty and direct democracy. This demonstrates that Bodin's theory contributed to the foundation of the modern strong state, while Rousseau laid the philosophical groundwork for modern democracy.

المقدمة :

يعد مفهوم السيادة من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها الفلسفة السياسية منذ العصور الحديثة، إذ شغلت مكانة مهمة في صياغة النظريات المتعلقة بالدولة والسلطة والقانون، وقامت على أساسها الدولة الديمقراطية الحديثة. على الرغم من ارتباط السيادة بظهور الدولة في العصور الحديثة وتطورها فيه، إلا أنها وجدت في العصور القديمة حيث نشأت وتطورت لتتزامن مع ظهورها الدولة وممارستها للسيادة والسلطة في العديد من دول الحضارات القديمة كالإغريق والصين ومصر وبلاد الرافدين .

ولم يكن قيام الدولة الديمقراطية الحديثة بالأمر السهل البسيط، بل جاء بعد نزاع طويل ومربح بين سلطات كل من الكنيسة والملوك والشعب، وكانت نتيجة هذا النزاع بين السلطات خروج الإرادات الشعبية العامة منتصرة في النهاية، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة وجود سلطة عليا أو

Abstract:

The importance of this research lies in its attempt to enrich academic understanding by studying the concept of sovereignty. Sovereignty is one of the most significant concepts in political philosophy, developed by numerous philosophers throughout history. Among the most prominent thinkers who addressed this topic are Jean Bodin (1530-1596) and Jean-Jacques Rousseau (1712-1778).

Jean Bodin defined sovereignty as an absolute and perpetual authority within the state, bound only by divine and natural laws. From his perspective, sovereignty must be indivisible and centralized in the hands of the ruler, as he believed political stability could only be achieved through a strong central authority.

On the other hand, Jean-Jacques Rousseau adopted a different view, arguing that sovereignty belongs to the people as a whole, rather than being the exclusive domain of a single ruler. He developed the concept of the "general will", which means that laws should reflect the collective will of society, not the will of an individual or a specific group. Rousseau also emphasized that sovereignty is inalienable, meaning rulers cannot possess it but are merely its executors.

ماستتعرف عليه من خلال دراستنا لمفهوم السيادة عند الفيلسوفين؟

من أهمية الدراسة هذا الموضوع هو إثراء الفهم الأكاديمي من حيث مقارنة أفكار بودان وروسو تتيح للباحثين فهم التحولات التاريخية في الفكر السياسي، فالبحث في مفهوم السيادة عند بودان وروسو يقدم رؤية شاملة لتطور الفكر السياسي عبر العصور ويسلط الضوء على القيم المتنافيضية بين السلطة المطلقة وحقوق الشعب. فهذه الدراسة تسهم في فهم تحديات الحكم والسيادة في العالم المعاصر.

منهج البحث:

اتبعت المنهج الوصفي التحليلي فضلا عن المقارن إذ يتناسب مع المنهج موضوع البحث، إذ سأدرس ما تم طرحه فيما يتعلق بموضوع الدراسة من آراء الفلاسفة والمفكرين بودان وروسو والمقارنة بينهما للوصول إلى فكرة متكاملة عن موضوع الدراسة.

خطة البحث:

جاء البحث في ثلاث مباحث، المبحث الأول فيه تعريف مفهوم السيادة ثم التعرف على التطور التاريخي لمفهوم السيادة منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث. أما المبحث الثاني فعن جان بودان وأهم أفكاره عن مفهوم

وحدة سياسية مستقلة لا تعلو عليها أو تنافسها سلطة أخرى لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة باستقلال وحرية كاملة وهذه ما يعرف بالسيادة، وقد تنبع السيادة من سلطة المحاكم نفسها بما يتمتع به من سلطات قاصرة عليه أو نابعة من الشعب كله.

ومن أبرز الفلاسفة والمفكرين الذين تناولوا هذا المفهوم نجد جان بودان. وجان جاك روسو، وهما مفكران قدما رؤى متباينة حول طبيعة السيادة ومصدرها وكيفية ممارستها. فالأول يركز على تصور مطلق للسيادة في سياق دولة ملكية مركزية، بينما ينطلق الثاني من رؤية تعاقدية ديمقراطية تجعل من الشعب مصدر السيادة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم السيادة لدى كل من بودان، وروسو خلال مقارنة بين أفكارهم وتحليل مفهوم السيادة عندهم من خلال أبعاد نقاط التقاطع والأفتراق في ضوء الخلفية التاريخية والسياسية لكل منهما. سنبحث في الأسس الفلسفية لكل مفهوم، تأثير البيئة التاريخية والثقافية على أفكارهما والنتائج السياسية المترتبة على كل رؤية، كما سنتوصل إلى الفروق الجوهرية بين تصور بودان للسيادة كسلطة مطلقة وتصور روسو لها كإرادة جماعية عامة تخضع للمصلحة العامة. ماهي طبيعة السيادة عند بودان وروسو، هذا

الشرعية الشاملة المطلقة وغير المحددة التي تمارسها الدولة على إقليم محدد. أما السيادة الخارجية فهي تعني عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وكذلك المساواة القانونية بين هذه الدولة في مختلف علاقاتها وتعاملاتها الدولية (ياسر العلوي وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٤، ص ٤١).

تعريف السيادة لغة:

السيادة من الفعل (ساد) بمعنى ساد: يسود سيادة وسود أي شرف ومجد وساد قومه أي صار سيدهم، والسود مصدر السيادة والسؤدد تعني الكرم والمذنب والمكانة الرفيعة (جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج ١، ١٩٨٢، ص ٦٧٨). وكذلك السيادة تعني لقب شرفي أي صاحب سيادة و سمو (مراد وهبه، المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٤٩). وفي اللغة العربية تعني رفعة والقدر والمكانة وشرف المنزل وتدل على أن فلان سيد قومه وكبيرهم فهو مفهوم يدل على الغلبة والقوة والمنزلة، وإذا أضيفت كلمة السيادة إلى جانب كلمة الدولة دل التركيب على السلطة السياسية التي تستخدمها من جميع السلطات الأخرى.

السيادة وصاحب السيادة ومن ثم نظام الحكم المفضل عنده. والمبحث الثالث فقد أُنشغل بتوضيح مفهوم السيادة عند جان جاك روسو وأهم الأفكار التي طرحها عن السيادة والإرادة العامة ومن ثم أفضل نظام الحكم لدية وفي الخاتمة قمت بالمقارنة بين أفكار بودان وروسو عن السيادة إذ ظهر اختلاف جوهري في تفسيرها لهذا المفهوم وتوضيحها بنقاط.

المبحث الأول

السيادة العامة:

يعد مفهوم السيادة من المفاهيم المهمة في عصرنا المراهن، وذلك لعلاقته بالتطور والتحديث الذي يشهده عالمنا الحاضر. فظهوره وتبلوره كان وثيق الارتباط بنشأة الدولة، لأن السيادة ركن أساس من أركان المتي تقوم عليها الدولة في شكلها الحديث، ومميزاً لها عن غيرها من الكيانات الأخرى. وهذا ما يجعل المفهوم يتبوأ حيزاً لا يستهان به في ذاكرة فقهاء القانون الدستوري والمدولي والفلاسفة والمفكرين في شتى بقاع العالم، كما أنه أكثر المفاهيم إثارة للجدل لما يحمله من معاني مختلفة، انطلاقاً من استعماله كرمز للحرية والكرامة والاستقلال، ويعد الوجه المعبر عن الدولة وسلطة قوتها السيادة هي العنصر الأساسي لبناء الدولة وأساس تصرفاتها في الداخل والخارج، فالسيادة الداخلية تعني السلطة

عرف مفهوم السيادة منذ العصور القديمة، فعندما تحترم دولة دولة أخرى مجاورة لها، وعند عدم التدخل في شؤونها الداخلية أو الخارجية، وحكام هذه الدولة له أقصى السلطات على الشعب، التي تمتع باستقلال تام ومطلق عن كل سلطة خارجية تسمى دولة ذات سيادة.

مرت السيادة بعدة مراحل من مفهوم بسيط في العصور القديمة إلى الاستبداد في العصور الوسطى إلى العدمية المطلقة لمحتواها في الوقت الحاضر، فالتحول الجوهري يعني تغيير المحتوى الملاموس الملائم للسيادة حسب الحقبة التاريخية والشروط السياسية، وعلاية يمكننا القول إن مفهوم السيادة مر بعدة مراحل تاريخية سوف نسلط الضوء عليها بشكل موجز وواف.

السيادة في العصور القديمة :

ربط الكثير من المفكرين والفلاسفة مفهوم السيادة بظهور الدولة وتطورها، وفي الحقيقة ان مفهوم السيادة قديم وجد في فكر العصور القديمة وتطور بالتزامن مع ظهور الدولة وممارستها للسيادة والسلطة في العديد من دول الحضارات القديمة كالإغريقية، والصين، ومصر، وبلاد الرافدين، فكان الإغريق من أول المجتمعات التي سعت إلى إقامة مجت مع سيا سي مند ضبط (ا لورداني: ايمن احمد، حق الشعب في استرداد السيادة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص٣٧)

ويطلق لفظ سيادة على استقلال الدولة عن غيرها استقلالاً تاماً، فإذا كانت سيادة الدولة مستمدة من الشعب كان نظامها (ديمقراطي) أما إذا كانت السيادة غير مستمدة من الشعب بذلك يكون نظامها (دكتاتوري) (بحري لمؤي: م بادئ علم السياسة، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٥، ص ٨٦).

تعريف السيادة اصطلاحاً:

لا يزال مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم أهمية في حياة الدول؛ لارتباطه ببناء، وتطور هيكل الدولة الحديثة لذلك نجد أن هك الكثير من التعريفات المتنوعة لمصطلح السيادة. يمكننا أن نوجز أهمها ونقول: إن اشتقاق كلمة السيادة جاء من أصل لا تيني هو Superanus أي بمعنى الأعلى أو السلطة العليا (جميل صليبا، ص ٦٧٩).

وأول من استعمل هذه الكلمة بهذا المعنى هو المفكر الفرنسي (جان بودان) ومن ثم توالت التفسيرات كل من وجهة نظرة لتفسير معنى السيادة (بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، طه، ١٩٧٠، ص ١٦٣).

التطور التاريخي لمفهوم السيادة:

المنعم: التجارة الدولية وسيادة الدولة ، دراسة لأمم المتني المتغيرات الى لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٥)

بالرغم من ذلك لم يوضح المفكرين والفلاسفة في العصور القديمة والوسطى مفهوم السيادة، بشكل واضح لأن في هذه الفترة لم يكن معنى الدولة معروف كما نعرفه اليوم وكان القطاع هو النظام القائم آنذاك الذي يستند إلى المولاء الشخصي (كيتيل، رايموند كارفيلدك : العلوم السياسية، ج١، ترجمة الدكتور فاضل زكي محمد، مكتبة النهضة، ١٩٦٣، ص ١٧٧) .

السيادة في العصور الوسطى:

تميزت هذه العصور بسيادة النظام الإقطاعي في الغرب وانتشار الاسترقاق وسيطرة مفاهيم الكنيسة المتني تمجد الحكم وتمتعه بسلطات مطلق مستمد من الله على اعتبار انه يمثل ظل الله على الأرض وهو ما كان له بالغ الأثر في إطلاق سلطاته دون ضوابط أو قيود، وهي الفكرة التي كانت تمثل امتداداً لفكرة تقديس الحكام في العصور القديمة، إلا أنها أخذت بعداً جديداً من المواجهات العنيفة بين سلطة البابا التي اكتسبها من انتشار الواسع للديانة المسيحية و سيطرة الكنيسة ورجالها على المدن باعتبارهم مؤسسة مستقلة عن الدولة والسلطة الزمنية

أثبتت الدراسات أن الفلسفة اليونانية القديمة هي المتني مهدت الطريق لذلك.

وقد تباينت أفكار الفلاسفة اليونان لمفهوم السيادة بحكم آرائهم الفلسفية وتوجهاتهم المذهبية، فالذي ذهب إليه سقراط في مفهوم السيادة ربما هو الأقرب إلى مفهومنا الحديث عندما عدّ مهمة الحكام الكاملين هي تحصين الدولة أي المحافظة على سيادة الدولة وكيانها الداخلي والخارجي، وقد أشار أرسطو في كتابه السياسة إلى السيادة بأنها السلطة العليا للدولة، وهو تعريف فيه إحياء بالطاعة المطلقة لقوانين الدولة على اعتبار انها صاحبة السيادة العليا ولا تعلوها أي سيادة أخرى (المصدر السابق، ص ٣٧).

ومن أبرز من وضع مفهوم السيادة في العصر اليوناني هو أفلاطون في كتابه الجمهورية إذ اعتقد أن السلطة لصيقة بشخص واحد (أفلاطون، الجمهورية، سلسلة أنيس، الجزء ١، ١٩٩٠، ص ١٤٨). وذهب بعض الفلاسفة اليونان الآخرين إلى المزج بين مفهوم السيادة العليا وفكرة القانون.

أما الرومانيون فقد كانت كتاباتهم أفكار عن الشعب الحر والأمة المستقلة مما يدل على وجود أفكار عن السيادة لأن السيادة كانت عند الرومان تعرف تحت مفهوم الحرية والاستقلال والسلطة (المراكبي: السيد عبد

في هذه المرحلة بدأ ظهور الدولة على إنقاض الإقطاعية والصراع السائد من قبل بين الكنيسة والملك، وقد ساعدت الكشوفات الجغرافية وحركة التجارة وفي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر وتركيز الملوك للسلطة في أيديهم مستغلين مساوئ النظام الإقطاعي، ساعد الملوك على تحقيقه حركة التوحيد السياسي وتركيز السلطة في شخص الملك بحيث لا توجد سلطة توازيه أو أعلى منه ثم التعبير عنه بفكرة السيادة فضعف البابوية أدى لإعطاء السيادة مفهوماً جديداً، كما أن النظر للدولة ككيان قانوني أصبح مقبولاً لدرجة تبوأ فيها السيادة كميزة أساسية للدولة إلى أن أصبحت جزءاً من شخصيتها (المورداني، أيمن أحمد، حق الشعب في استرداد السيادة، ص ١١).

لقد كان للنزاع بين الدولة القومية الناشئة ومنافسيها في الداخل والخارج من اللوردات الإقطاعية والإمبراطورية الرومانية الدينية كل هذا ساعد في ظهور مبدأ السيادة بمعناها الحديث (كيتيل، رايونند كارفيدل: العلوم السياسية، المصدر السابق، ص ١٧٨).

وقد لاقت فكرة السيادة والدولة قبولاً وتداولاً بين الكثير من الفلاسفة والمفكرين وعلى رأسهم الفقيه الفرنسي (بودان) الذي نادى بمبدأ السيادة على اعتبار إنها السند القانوني لتدعيم سلطة الملوك، وهذا ما ذكره في

للحكام وسلطته المطلقة التي يستمد من تعاليم الدين المسيحي من ناحية أخرى.

ونتيجة عدم فهم ووضوح اختصاص ومهام كلاً منهما كان له الأثر الأكبر في حدوث تلك المواجهات، مما أسفر عن تبني نظريات عديدة تدعم فكرة الفصل بين السلطة الزمنية ممثلة في الحاكم والدينية ممثلة في الكنيسة ورجال الدين.

وفي نهاية العصور الوسطى تجمعت عوامل جديدة أدت إلى نشر أفكار سياسية جديدة، وخصوصاً بعد ضعف الإقطاعية وظهور الحركة التجارية والمدن. وكان ظهور الوسائل الحديثة في الحروب عاملاً مهماً في تحطيم سيطرة الإقطاعيين. ساعدت هذه التغيرات الجديدة التي عملت على إضعاف أمراء الإقطاع وساعدت الملوك في دعم مراكزهم تدريجياً وأصبحوا ذوي السلطة العليا في الدولة، وبفعل دمج الحكم بالأرض في النظام الإقطاعي ظهرت فكرة السيادة الإقليمية ووجدت السلطات الواقعة في الوسط بين الملوك والشعوب فأصبح الملك بذلك الحاكم المستقل في دولته. وعندما أصبح الناس يدركون أن الحكومة هي وكيل وليست سيده بعد مضي الزمن أصبحت السيادة تتعلق بالدولة بدلاً عن تعلقها بالملك (المصدر السابق، ص ١٧٨).

العصر النهضة والحديث :

ولد جان بودان في فرنسا، ودرس القانون والسياسة وعمل محامياً وموظفاً حكومياً؛ لذلك كانت لديه خبرة واسعة نظرية وعملية انعكست في أبحاثه وكتابه. فهو رجل قانون ومؤرخ اقتصادي وفيلسوف. لقد عاصر الصراع المدين والحرور الأهلية، حيث ترتب على الصراعات والحروب الداخلية في فرنسا تمزق أواصر الوحدة الوطنية التي كان يفضلها بودان كثيراً ولا سيما إذا كانت مصحوبة بالتسامح الديني.

يعد بودان أول من وضع نظرية السيادة إذ رأى أنه وجوب تركها في سيد الملك دون سواه ومع ذلك كان ينادى بالتسامح الديني الذي يجب في رأيه أن يشره النظام الملكي الفرنسي في جميع أنحاء أوروبا مبيناً خطأ الحروب الأهلية وما يذشأ عنها من إضرار فادحة (إبراهيم، د. سوفي اباضة وعبد العزيز الغنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٨٦-١٨٧).

ترجع مكانة بودان كمفكر سياسي إلى مؤلفيه الاثنين الأكثر شهرة وهما (منج في الفهم الميسر للتاريخ) الذي نشره عام ١٥٦٦، وكتابه الشهير (سنة كتب عن الجمهورية) المذب نشره عام ١٥٧٩، وقد صاغ فيه نظرية للسيادة من خلال تعويض المقدس بالدنيوي، أي

كتابة الشهير (الكتب الستة في الجمهورية). يعد بودان أول من صاغ نظرية السيادة الحديثة في مواجهة الباباوات أمراء الإقطاع وتدعيم سلطة الملوك ودفاعاً عنهم وللمتلخص من سلطة ووصاية الكنيسة ورجال المدين، في حين (روسو) أكد على أن السيادة تكون قطعية وغير محددة على الرغم من أنه وضعها في إطار إرادة الشعب العامة ودون أن تكون للحاكم.

ويرى الباحث أن فكرة السيادة هي فكرة قديمة قدم المجتمعات البشرية وأن ملامحها لم تتضح إلا في عصر النهضة والعصر الحديث. وأن السيادة ماهي الاصفة في السلطة. وأن كلمة السيادة لم تعرف بمعناها المعروف الآن إلا في القرن السادس عشر، وهي أصلاح قانوني يعبر عن من يملك السلطة ولا يستمددها من غيره. والسيادة هي واحدة ولكن يمكن أن تتعدد السلطات التي تصدر منها، فهناك سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية. وقد اكتسبت السيادة كفكرة منذ بداية نشأتها وتطورها مكانة متميزة في علم السياسة وهي دليل على كرامة الشعوب المدول المختلفة امام غيرهم. والسيادة تمثل السلطة العليا في الدولة لادارة شؤونها الداخلية والخارجية.

المبحث الثاني

جان بودان Jean Bodin ١٥٣٠ □ ١٥٩٦

تكون للدولة بشكل عام وليس للفرد على وجه الخصوص. لذلك لا بد من وجود قوى عظمى تجبر الأفراد على الطاعة والانصياع لأوامر الدولة صاحبة السيادة. يرى بودان ان أهم خاصية تتميز بها الدولة عن أي تجمعات أخرى تتحدد في امتلاكها لحقوق سيادة. فالدولة هي القوة المطلقة والدائمة للجمهورية (إسماعيل، محمود، علم السياسة في الدولة والفكر السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ط١، ص ٩٢).

لقد ربط بودان السيادة بالدولة فهي دائمة بدوام الدولة ولا تزول إلا بزوالها. وتعد السيادة من وجهة نظره مطلقة باعتبار الدولة تمارسها بلا قيود فهي غير خاضعة لأي قانون أو مقيدة به يستثنى من ذلك القانون الإلهي أو الطبيعي المرتبط بالشرائع السماوية. ولا تستند هذه القوة السيادة إلى أي مرجعية خارقة سواء كانت لاهوتية أو طبيعية، ولكن هي علة ذاتها ويعود السبب في ديمومتها الهي لا غير. لذلك تعد الدولة عند بودان صناعة إنسانية ويعود بقاؤها إلى مدى عبقرية التدبير اللمزماني الأذ ساني (Jean Bodin, Ibid: P 69).

عندما حدد بودان السيادة بأنها مطلقة ودائمة في الدولة، وهي سلطة لاتعلوها سلطة أخرى، ولاتتقيد إلا بقوانين

تعويض السيادة الإلهية المقدسة الى السيادة البشرية التي تخضع للضرورة التاريخية.

يعد بودان أول مفكر سياسي عُنِي بمبدأ السيادة وجاءت هذه العناية من محاولته إيجاد حلول لمشاكل التي كانت تعاني منها بلاده في ذلك الوقت. فهو وجد الحل كامناً في فكرة السيادة وتوظيفها لحل النزاع القائم بين السلطين الدينية والزمنية.

لقد عاش بودان في فرنسا وكان نظام الحكم ملكياً مطلقاً Monarchie roxale وتعني كلمة موناركي الحكم المطلق لرئيس واحد. بما أن نظام الحكم كان ملكي بالوراثة في فرنسا، لذلك كان تمرکز كل السلطات في يد الملك الذي لا ينازعه احد في فخامته الملكية (Jean Bodin: six Books of Translated , p1, Commonwealth basil black well , by M J tooley , 2010, oxford Dictinnare alroue).

وعليه جاءت فكرته عن السيادة من مفهوم سلبي هو تأكيد حق الملوك والا باطرة بالسيادة ضد القوى الخارجية التي كانت تطفح في التدخل في الشؤون بلادهم وتزعزع الامن والاستقرار الداخلي. لقد دعم بودان الحكومة الفردية القائمة على الملك، وأكد بأن الأولوية

الحاضر، مجلّة دم شق للعلم للاقتصادية والقانونية، ٢٦م، العدد الاول، سنة ٢٠١٠، ص ٤٠٥ .

السيادة عند بودان هي السلطة المطلقة في وضع القانون (من غير موافقة الرعايا) ولدهش أن بودان أكد على ديمومة السيادة إذ وضعها فوق الحاكم وهو لا يقدم لها تفسيراً شرعياً فلسفياً بل يطرحها بوصفها واجباً قطعياً لوجود الدولة ولوحدة وقوة الدولة. لا يهم إن قامت هذه الدولة بعنف الأقوياء أو برضى البعض المذنبين يخضعون طوعاً بحريتهم التامة والكاملة للآخرين. والسيادة من وجهة نظره لا بد أن تكون مطلقة ولا تتجزأ (توشار، جان: تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الأنوار، ترجمة ناجي الدروسة، ص ٤٠٤). يبدو من طرح بودان لافكاره عن السيادة يريد اصلاح من فوضى الموجودة في دولته في ذلك الوقت.

ان الهدف النهائي لمفهوم السيادة عند بودان هو وتحقيق الوحدة السياسية داخل الدولة الممزقة بين كيانات متعددة والتي تهدف الى التماسك بين مختلف مكوناتها (العابد، حسن عبدالله: انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠٠٨، ص ٥٣)، فالسيادة هي التي تلم شمل أطراف الدولة المتناثرة ضمن وحدة صلبة تدعى في القاموس الفلسفي ب(الدولة) وقد لقبها بودان بكلمة الجمهورية ويفضل السيادة تتحول

الطبيعة والا له، ولكنّها تتجاوز القوانين الوضعية. فالسيادة هنا برأيه شرط لبقاء الدولة، وعذرا جوهريا في بناء السلطة المركزية، في مواجهة الفوضى والتشرذم السياسي التي كانت بلاده تعاني منها . مفهوم السيادة عند بودان:

لقد جاء كتاب بودان (ست كتب عن الجمهورية) توضيح وشرح نظرية السيادة، لتصبح بذلك نظرية تمسك بها المجتمع الدولي على الرغم من المتغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية يوماً بعد يوم.

لقد أشار بودان في مقدمة كتابه بان (الجمهورية هي حكومة الاستقامة المكونة من عدد من العوائل وما هو مشترك بينها، ولها سلطة ذات سيادة. ويؤكد على أن الجمهورية بدون سلطة ذات سيادة ليست بجمهورية) (Jean Bodin, P. 70) وعليه فإن السيادة تعد القوة التي تحقق تماسك ووحدة الجماعة فهي إذن سلطة مطلقة ودائمة لاتعرف حدوداً، إنها تأتي من الله وغير محددة سوى بالقوانين الأخلاقية الإلهية. فقد أكد بودان على أهمية السيادة في وجود استقرار الدولة وفي حالة غياب السيادة تختفي الدولة وتتلاشى. نستنتج من ذلك اعتماد بودان في تعريفه للسيادة على أساس المداخلي للدولة (العيسى، طلال ياسين، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، دراسة في مدى دور السيادة في العصر

، ص ٩٢). نجد هنا أن بودان لم يهتم ما كافيًا لمكانة الفرد كفاعل سياسي مستقل، بل كان تركيزه منصبًا على الكيان الجماعي للدولة بوصفها أسمى من المكونات الفردية.

فالأسرة هي النموذج الذي يتوافق مع السيادة، إذ عدّها الصورة الحقيقية للنظام الجمهوري كما أوضح أن الجمهورية تعد حكم مجموعات من الأسر تحت سلطة سيادية راعية يستند قوام التوحيد فيها إلى حالة الاقتران بين نموذج الجمهورية ومسألة العام (Jean Bodin Ibid, P. 69).

السيادة تعبر عن نفسها من خلال القوة التي تحدد شكل الدولة وانسجامها. فالسيادة هي القلب النابض للدولة.

لقد قارن بودان الأسرة بالدولة، لإظهار السيادة المتتي ترتبط بالدولة فهو يرى أن الأب عمود الأسرة ويتمتع بسلطة مطلقة على زوجته وبيته، ويرى أن الأسرة كالدولة لا ينبغي أن يكون فيها أكثر من حاكم واحد أو سيد واحد وإلا تضاربت الآراء والأوامر (العويني، محمد علي: العلوم السياسية، دراسة مقارنة في الأصول والذريات والتطبيقات، علم الكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٢٢).

صاحب السيادة عند بودان:

المقسمة والمتشظية إلى وحدة، وحتى تكون الدولة قوية لا بدّ من وجود صاحب السيادة لأنه يمثل رأس الدولة، ولا بدّ من خضوع كافة الجماعات وجميع الأفراد إلى سلطته مما يدل على سمو حكمه عن كافة الفاعلين في المجتمع السياسي. وقد أكد بودان على أن السيادة تستوجب المولاء مما يضمن حقوق وواجبات السيادة المشروعة، بحيث يسمح ذلك بتشبيد وحدة الدولة على ركائز راسخة ويؤدي إلى خلق نوع من الانسجام والتألف بجميع مكوناتها (العويني، محمد علي: العلوم السياسية، دراسة في الأصول والنظريات والتطبيقات، علم الكتاب، ١٩٨٨، ص ١٢١).

الفرد والأسرة عند بودان:

قدس بودان السيادة ومجد الدولة القوية ذات سيادة أما الفرد من وجهة نظره فهو لا يشكل أي أهمية في البناء السياسي ولا يكون له أي تأثير حتى يندمج في جماعة اجتماعية محددة. لذلك فإن تكوين الدولة لا يأتي من تجمع الأفراد بل تتكون الدولة من جماعة اجتماعية متألّفة وتعد الأسرة الخلية الأولى في المجتمع وقد تشكلت جماعات مختلفة يتم التفاعل بينهما عن طريق الصداقة أو القرابة أو روابط أخرى، في حين تتربط الدولة عن طريق القوة (محمود اسماعيل، علم السياسة في الدولة والفكر السياسي، دار النهضة العربية للطباعة، ط ١٩٩٥، ص ١٠).

الدولي وركيزته الأكثر تميزاً، وعليه فقد تم الاعتراف بحق الدولة في التعاقد في شن الحرب وفي تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الخارج، وفي التفاوض امام العدالة كما إضافة الى تمتع الدولة في الوقت نفسه بصلاحيه مطلقه لتمكينها من فرض سلطتها المنفردة في حيزها الإقليمي (Jean Bodin ,Ibid,P. 26).

إن سلطة الأمير والحاكم عند بودان تستند إلى اتفاقية (الدائم والمطلق) يقصد بودان بالسلطة الدائمة (هي السلطة التي تستمر طول حياة من يمارسها، أما المطلق فهو يرتبط بحالة الانسجام بين المقدس والطبيعي) (Jean Bodin,Ibid, P. 26). أما صاحب السيادة برأيه فهو الرجل الذي أعطاه الشعب السلطة المطلقة طول مدة حياته الطبيعية دون قيد أو شرط لا في شكل منحة قابلة للإلغاء: هذه السيادة التي يتميز بها صاحب السيادة سيادة مطلقه لا يحدها سوى القوانين الإلهية والطبيعية وإن كل رؤساء الأرض يخضعون لها ولا يقدرون أن يخالفوها إلا بالخيانة والتدبر على الله والقوانين الإلهية (Jean Bodin,Ibid, P. 29). وبهذا يكون بودان من أفضل الفلاسفة والمفكرين الذين فسروا معنى السلطة المطلقة. لأنه جعل قوة الملوك والباطرة (صاحب السيادة) تتجاوز القانون الوضعي وينحون للقانون الإلهي. يرى بودان أن القوانين

اوضح بودان أن صاحب السيادة هو الفرد الذي يملك دولة مستقلة معترف بها بين الدول لمجاورة أي يكون له إقليم خاص به وحكومة يديرها وشعب يخضع له. وبهذا يكون بودان وضع أساس قوي لتعريف السيادة إذ عرفها بانها (تلك السلطة) المطلقة والدائمة التي تتمتع بها الدولة. (Jean Bodin,Ibid, P.25) لقد وصف بودان السيادة بأنها دائمة لأنه لا يمكن للمرء أن يمنح سلطة مطلقة لشخص أو مجموعة من الأشخاص لفترة من الزمن. فهو لا يمنح القوة المطلقة لشخص أو مجموعة اشخاص لفترة معينة ولا يمكن اعتبارهم حكام ذوو سيادة، بل فقط مساعدين ووكلاء للحاكم صاحب السيادة ويضلل صاحب السيادة الحقيقي دائماً وسيطر على سلطته.

كما أكد بودان أن صاحب السيادة لا يخضع للقانون بل هو فوق القانون (فصاحب السيادة يستثنى دائماً شخصاً كمسألة حق في جميع تفويضات السلطة، مهما كانت واسعة النطاق، ومهما أعطى فإن هناك دائماً حق احتياطاً في شخصه، يجوز له ان يأمر به، او يتدخل على (سبيل المنع) (Jean Bodin,Ibid, P.25) وبهذا يكون بودان قد أعطى صلاحية السلطة الزمنية ان تحكم قبضتها على زمام الأمور كما أضفت في الوقت نفسه على الدولة هالة جعلتها تبدو أساس القانون

للرعية والقدرة على تغيير القوانين و وفق متطلبات المصلحة العامة، ومن ثم التأكيد على إرادة أمير المتي يتم ربطها بإرادة الله ومشيئته. إن الحاكم أو صاحب السيادة يخضع لهذه القوانين، لكنه لا يسأل عنها إلا أمام الله وهو بهذا قد أعطى الحاكم سلطة مطلقة في جميع التشريعات المدنية (بطرس: بطرس غالي، ومحمود خيرى: المدخل في علم السياسة، طه، ١٩٧٦، ص ١٦٠).

وبهذا يكون بودان قد أكد على أهمية الحكم الرشيد الذي يتوجه نحو توافق القانون مع القاعدة الروحية والطبيعية وتكون شرعية مرهونة بمدى توافقه وانسجامه مع روح القوانين التي تخدم مصلحة الدولة.

فهو يرى بودان (أن صاحب السيادة لا يستطيع تجاوز القوانين الطبيعية لذلك فإن العقل الطبيعي يرشدنا إلى ضرورة تفضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية من أجل أمن وسلامة الدولة) (Jean Bodin, Ibid, P. 35), وهذا ما يفعله صاحب السيادة.

يقدم بودان صاحب السيادة ويصف من يعترض عليه باعتراض على الإرادة الإلهية. لا يوجد على الأراضي بعد الله من هو أعظم من الأمراء ذوي السيادة المدين يعينهم

الوضعية ممكن أن يغيرها وفق سياقات المعمول بها في الدولة وفق إرادته وسيادته دون الرجوع إلى هيئة أو سلطة إدارية (Jean Bodin, Ibid P. 31). لقد ميز بودان بين السيادة والسلطة، فالسيادة هي السلطة العليا والمطلقة والدائمة في الدولة، أما السلطة فهي السلطة التي يمنحها صاحب السيادة لشخص أو جهة معينة تمنحهم القدرة على إصدار الأوامر وتنفيذها داخل حدود معينة يمنحها لهم صاحب السيادة. فالسلطة مؤقتة وتخضع لصاحب السيادة وتتعلق بأفراد أو مؤسسات داخل الدولة.

فضلاً عن ذلك فإن صاحب السيادة لا يخضع لأي قانون وضعي من وجهة نظر بودان فقط للقانون الطبيعي، كذلك لا بد من الالتزام بالعهد التي يعقدها مع رعاياه فهو مجبر على تنفيذها، لأنه يجب أن يكون مرآة العدالة في جميع أفعاله، فهو ملزم في المقام الأول بمبادئ العدالة الطبيعية التي تتطلب احترام الاتفاقيات والوعود الرسمية وفي المقام الثاني لصالح حسن نيته التي يجب أن يلتزم بها أمام رعيته وبالتالي فهو يخدم مصلحته من خلال إيمان رعيته به وإيمانه بطاعتهم له (Jean Bodin, Ibid, P. 33).

ومن واجبات صاحب السيادة عند بودان هي الإشراف المباشر على سن القوانين التي تضمن الحقوق والواجبات



٥- الصفة المهمة من صفات صاحب السيادة هو ان يكون الملاذ الامن للاستكشافات في جميع القضايا (Jean Bodin, Ibid, P42- 45).

نظام الحكم عند بودان:

يرى بودان أن الملكية المطلقة هي أفضل أنواع الحكم حيث تكون السلطة مركزة في يد حاكم واحد قوي يتمتع بسيادة مطلقة غير مقيدة بأي سلطة أخرى، بما في ذلك النبلاء أو البرلمان أو الكنييسة لذلك فهو رفض فكرة ارسطو في نظام الحكم المختلط الذي يجمع بين الملكية المطلقة والارستقراطية والسلطة الشعبية، فهو كذلك لا يعترف بالدولة المختلطة أو القانون المختلط الذي جاء به فلاسفة عصره مثل ميكافلي Machia Velli وتوماس مور Tomas Mor حيث رفض هذه الفكرة وأكد على الاستمرارية للقوة السيدة يجب أن تكون في يد شخص محدد بعينه وبذلك تصبح الحكومة المختلطة شيئاً مستحيلاً.

يقف بودان موقفاً سلبياً تجاه أي تقسيم للسلطة، مثلاً الجمهورية الشعبية إذ يكون الشعب هو المصدر الأصلي للسيادة فمن وجهة نظره لا وجود إطلاقاً لجمهورية شعبية، حين يكون الشعب سيداً ولا وجود لسيادة يكون الشعب طرفها الأصلي أو الجوهري، لان من الصعب أن يكون الشعب سيداً وخاضعاً في الوقت نفسه. ولأنه أكد على أن السيادة واحدة وبسيطة وغير قابلة

الله كم ساعدين له في قيادة البشرية) (Jean Bodin, Ibid, P.40).

لذلك لا بد من احترامهم وتبجيلهم بكل طاعة ومن يحتقر الأمير ذو السيادة يحتقره الله الذي هو صوته.

صفات صاحب السيادة عند بودان :

١- الصفات التي وضعها بودان خاصة بالامير صاحب السيادة حصراً ، لأنه اذا كانت له قابلية للانتقال الى اخر فلا يمكن ان تسمى صفات سيادية .

٢- الامير وصاحب السيادة ليس له مساو ولا شبيهه فهو لا يستطيع ان يجعل تابعاً مساوياً لنفسه دون تدمير ذاتي .

٣- لا يمكن للامير صاحب السيادة ان يكون قاضياً او يسلم منصب معين مثل الشرطة والقوات المسلحة بالرغم من انه هذه الوظائف تستمد قوتها من الملك .

٤- من صفات الامير صاحب السيادة القدرة على سن القوانين الملزمة لجميع رعاياه بوجه عام ولكل منهم على حدة فهو يفعل ذلك بدون حاجة الى موافقة أي جهة مسؤولة في الدولة لأنه الجهة العليا فيها فمن حقه سن القوانين او إلغاؤها.

المطلقة، و صعود الافكار التنويرية. و قد شكلت كتبه مرجعية في الفكر الديمقراطي والجمهوري.

يعد روسو من أبرز مفكري عصر التنوير كان له الأثر الكبير على الفلسفة السياسية والاجتماعية واعتبر من أبرز المساهمين في الثورة الفرنسية واحد مؤسسي الفلسفة الحديثة .

(الإرادة العامة) عند روسو:

لا يخلو فكره فلسفة روسو سياسية عن المفاهيم والمصطلحات السياسية التي تخدم نظريته السياسية ومن أهم المصطلحات التي تطرق إليها (الإرادة العامة). و قد وضع روسو فكرة الإرادة العامة من خلال شرح وتوضيحه للعقد الاجتماعي (في كتابه العقد الاجتماعي) عام ١٧٦٢، إذ وضع أن لكل فرد يتنازل عن حقه للمجتمع بأكمله ومن ثم تحل الإرادة العامة محل الإرادة الفردية، والإرادة العامة تتجه نحو الخير العام وهذا هو الهدف من العقد الاجتماعي، حيث يصبح الكل متساوون في ظل الإرادة العامة (Jean Bodin, Ibid, P. 199). و وضع روسو أن الأفراد عندما تعاقبوا مع أنفسهم فقد احتفظوا لأنفسهم بحق الحكم وأنشأوا كياناً معنوياً أسموه بالإرادة العامة وهذه الإرادة العامة هي إرادة تعبر عن مصالح ووحدة الشعب وهي التي تحفظ حق الجميع وتحقق لهم الأمن والسعادة (مراد وهبه :

للقسمة أوالتقاسم مع أي طرف كان وهذا هو جوهر كتاب بودان (الكتب الستة في الجمهورية) .

ومن وجهة نظر الباحث يرى أن أطروحة بودان تتسم بنزعة سلطوية واضحة، لأنه يربط السيادة بشخص الحاكم، من دون وضع آليات مؤسسية فعالة لمساءلة السلطة أو تقييدها. وعلى الرغم من أن بودان لم يكن من دعاة الاستبداد لكن طرحه الأحادي للسيادة يفتح الباب أمام النقاد بتصنيفه بالأستبدادي وتهميش دور الأرادة الشعبية و كذلك تغييره في أفكاره تصور دقيق عن الديمقراطية أو الفصل بين السلطات.

المبحث الثالث

جان جاك روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨

ولد جان جاك روسو من عائلة فرنسية الأصل في مدينة جنيف السويسرية، وتميزت حياته منذ ولادته بالشقاء والتشرد والتعاسة عاش طفولته بدون عائلة واخذ ينتقل من مدينة إلى أخرى ومن عمل إلى آخر (- Jean Bodin, Ibid, P. 198).

لقد ساهمت نشأة روسو المضطربة وحياته القاسية الى نبوغه وعبقريته فألف عدة مؤلفات فلسفية وسياسية اشتهرت في كل أرجاء أوروبا ومنها (العقد الاجتماعي) (اميل). كتب روسو في زمن تزايد فيه الذقذق للملكية

مصدر السيادة عند روسو. وقد ثبت بودان السيادة في شخص الحاكم، نجد أن روسو قد حررها من كل تمثيل ويرجعها الى الجماعة.

تستمد السيادة سلطتها من العقد الاجتماعي والسيادة لا يمكن التعبير عنها إلى جانب أنها غير قابلة للتقسيم وتتصف بأنها لا تخطى وأنها مطلقة. ولا يحد السيادة العامة الا حداً وحيداً وهو الذي يرسمه العقد الاجتماعي نفسه والذي هو حقوق الفرد في التملك والحرية، والسيادة الوحيدة هي تلك التي أو جدها العقد الاجتماعي ونسبها الى الشعب كله، ذلك لأن الأفراد حينما يتنازلون عن حقوقهم فانهم يتنازلون عنها للمجتمع كله وليس لفرد محدد او ملك او سلطة وهم يتنازلون عن إرادتهم الفردية من اجل تحقيق الإرادة الكلية العامة (بطرس بطرس غالي، ومحمد خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، ص ١٦٦). وبما أن الإرادة الفردية ترتبط بالإرادة العامة فهي إلى المنفعة لكل الأفراد.

الإرادة العامة عند روسو هي الوحيدة صاحبة الحق والسيطرة على قوة الدولة، وبالتالي يصبح لها الحق في توجيهها نحو الهدف الذي قامت وقام النظام السياسي لتحقيقه وهو (الصالح العام) والإرادة العامة صائبة ودائمة لأنها من الشعب وفي خدمة الشعب (محمد، علي

المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر، طه، ٢٠٠٧، ص ٤٣)، لذلك تعد الإرادة العامة هي السلطة العليا المطلقة ومصدر القوانين، والحكومة ملزمة بالخضوع لهذه الإرادة فالعقد الاجتماعي من وجهة نظر روسو هو عقد بين الأفراد والذي ينتج عنه تكوين المجتمع السياسي. ومن أجل بناء مجتمع سياسي منظم لا بد من تنازل الأفراد عن حقوقهم للإرادة العامة التي تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة.

إذن الإرادة العامة هي صاحبة السيادة في الدولة وهي التي تستمد وجودها من العقد الاجتماعي والإرادة العامة هي المظهر الوحيد للسيادة التي لا تكون إلا للشعب في مجموعه وبذلك يكون روسو قد حول فكرة السيادة منه كونها تساند السلطة الفردية المطلقة إلى كونها تساند سلطة الشعب.

وبما أن الإرادة العامة عند روسو تشمل المصالح المشتركة لجميع الأفراد في الدولة والقوانين لا تكون صحيحة الا اذا صدرت عن طريق الإرادة العامة ولذلك لا بدّ من أن تكون القوانين تصب في المصلحة العامة وان تنبعث من الشعب (إبراهيم د سوقي، أباطة وعبد العزيز الغنام: تاريخ الفكر السياسي، ص ٣٥). وهنا يختلف روسو عن بودان في مصدر السيادة، فالحاكم أو الملك هو مصدر السيادة عند بودان في حين الشعب (الأرادة العامة) هي

وسلطتها وتتصف دائماً بالعدل والمساواة بين الأفراد والذين كان عليه في الحالة الطبيعية .

والإرادة العامة تسعى جاهدة لحفاظ حقوق الأفراد وهي التي تحدد العلاقة التي تربط بين الدولة ومواطنيها من اجل تحقيق سلامتهم وحفظ بقائهم. تكلمنا عن طبيعة السيادة ومصدرها، أما فيما يخص حدودها فإن روسو أكد على أن أهم حدود السيادة هي العقل والضمير المهني للحاكم، لأنه من غير العدل أن يبذل الحاكم عن مصلحته الخاصة ويتناسى مصلحة شعبية ومصلحة الحاكم ومصلحة الشعب لا يمكن فصلها. (توشار جان: تاريخ الفكر ، ترجمة علي مقلد ، دار العالمية للطباعة والنشر ، لبنان ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٣٣٦ .) اذن الإرادة هي وحدها تستطيع أن تقود قوى الدولة وفقاً للغاية من تأسيسها ، وهو الخير العام، وأن ما هو مشترك في هذه المصالح هو الذي يشكل الرابطة الاجتماعية وعليه فإن السيادة ماهي سوى ممارسة الإرادة العامة. طبيعة السيادة ومصدرها عند روسو يختلف عند بودان الذي جعل السيادة مطلقة ودائمة ولا تتجزأ وغير قابلة للتنازل وفوق القانون ومصدره القانون الألهي والطبيعي ، بينما السيادة عند روسو لاتقبل التمثيل والتفويض لأنها تعود للشعب كله، وهو مصدر السيادة.

عبد المعطي: تاريخ الفكر السياسي ، دار بور سعيد للطباعة ، الإسكندرية، ١٩٧٤ ، ص ٣١٤ □ ٣١٣ .
(الإرادة العامة صائبة دائماً، أنها تهدف الى النفع العام دائماً ، هناك فرق كبير بين ارادة الجميع والإرادة العامة فالارادة العامة لا تبالي بغير المصلحة المشتركة ، ولكن الإرادة الأخرى تهتم بالمصلحة الخاصة) (جان جاك روسو في العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتير، مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٢ ، ص ٥٥).

ميز روسو بين الارادة العامة (المتي تعبر عن الصالح العام)والارادة الخاصة أو الجماعية التي تعبر عن مصالح فئوية . فإذا أخذ القرار انطلاقاً من الارادة العامة الحقيقية ، هو صائب دائماً. صائب لأنه يهدف الى مصلحة الجميع. أما إذا ضل الناس عن الأرادة العامة، فذلك بسبب الجهل أو التحيز وليس لأن الأرادة بحد ذاتها خاطئة. (محمد فتحي الشنيطي: نماذج من الفلسفة السياسية، ص ٨٨).

اذن الإرادة العامة هي وحدها تستطيع ان تقود قوى الدولة وفقاً للغاية من تأسيسها، الا وهي الخير المشترك العام. فهي أذن تسعى دائماً للصالح العام ولهذا فهي تعتبر مرجعية مطلقة في الحكم.

الإرادة العامة لها دور كبير عند روسو في حماية حقوق الأفراد داخل الدولة فهي تتحكم في الدولة وقوتها

مميزات السيادة عند روسو:

١- السيادة لا يمكن التصرف بها ، أي أنها لا تنتقل بالتوكيل ويستنكر ويدين روسو الحكومة التمثيلية والملكية على الطريقة الانكليزية ونواب الشعب فهم ليسوا ولا يستطيعون أن يكونوا ممثليه بل إنهم مجرد مفوضين . مثل ما أن السيادة غير قابلة للتصرف فأنها لا يمكن أن تكون ممثلة ، أن الأرادة لا يمكن أن تمثل أبدا ولا يوجد حد وسط (جون جاك شوفاليه: تاريخ الفكر السياسي من المدينة الى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صايلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ٤٩٨ .) وهذا ما أكده روسو بقوله (لا يعني هذا قط أن أواخر الرؤساء لا يمكن اعتبارها أرادة عامة طالما لا يكون صاحب السيادة حرا في معارضتها، ففي مثل هذه الحالة يجب أن تطمئن من السكوت العام بأن الشعب راض) (جان جاك روسو، المصدر السابق ، ص ٦٤). من هنا نستنتج أنه لا يمكن للسلطة أن تتنازل عن نفسها لهيئة أخرى أو للممثل أو عضو برلماني، فلا تستطيع السيادة القيام بذلك، فيفقد كل المواطنين كيانهم كشعب في اللحظة التي يتنازلون فيها عنها .

٢- السيادة لا تتجزأ يعادي روسو فصل السلطات والهيئات الوسيطة، والفرق داخل الدولة فهو يرى أن الهيئات تمثل بالضرورة مصلح خاصة ولا يجب الاعتماد عليها من أجل تقديم المصلحة العامة .

٣- السيادة أو الإرادة العامة صائبة دائماً وأنها تهدف إلى النفع العام دائماً (توشار، جان: تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، دار العالمية للطباعة والنشر، لبنان بيروت ١٩٨١، ص ٣٣٦)

٤- السيادة مطلقة ان العقد الاجتماعي يعطي للجسم السياسي سلطة مطلقة على كل أتباعه (جان جاك روسو، العقد الاجتماعي ، المصدر السابق، ص ٥٩). حيث يرى روسو ان السلطة المتي توجهها الارادة العامة تسمى بالضبط سيادة ، وهذه السيادة مقدسة وذات حرمة ولا يمكن انتهاكها فهي مطلقة مقدسة . معنى انها مطلقة اي لا توجد فوق سيادة الامة . سلطة بشرية اعلى منها وما تقوم به السلطة صاحبة السيادة من افعال هي نتيجة الاتفاق قد تم ابرامه بين المجتمع ككل وبين كل فرد لصالح الكل . وان صاحب السيادة هو ذو سلطة مطلقة ، وقد انتقلت اليه كل حقوق الافراد وحر ياتهم

فهو يرى أن (الحكومة) الديمقراطية تلائم المدول الصغيرة ، وكون الحكومة الاستقرائية تلائم المدول المتوسطة ، وكون الحكومة الملكية تلائم الدول الكبيرة) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي ، المصدر السابق، ص ٩٦.

فرق روسو بين شكل السيادة التي يجب ان تكون دائما للشعب وبين شكل الحكومة التي قد تاخذ احد اشكال الحكومات . وقد صنف اشكال الحكومات الى :

أولاً : نظام الحكم الديمقراطي :

وهو الحكم في يد الشعب ، حيث شارك جميع المواطنين مباشرة ، في صنع القوانين واتخاذ القرارات فالديمقراطية نظام سياسي تكون فيه السيادة على ثلاث أسس وهي الحرية والمساواة والعدل .

ويرى روسو أن الديمقراطية مناسبة للدول الصغيرة إذ يمكن الشعب ممارسة السلطة المباشرة ولكنه اعتبرها اقل استقراراً في بعض الظروف . ويقول روسو (لو وجد شعب من الالهة كانت حكومته ديمقراطية ، فحكومة بالغة الكمال كهذه لا تلائم الادبيين) (جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، المصدر السابق ، ص ٩٦)

ثانياً : نظام الحكم الارستقراطي :

الطبيعية ليمنحهم بدلا منها حقوقا حقيقية بحكم ما يتمتع به من حماية السلطة العامة .

أشكال الحكومة عند روسو

عرف روسو الحكومة بانها هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ، ليتوصلا موكول إليها تنفيذ القوانين و صيانة الحرية المدنية والسياسية (جان جاك روسو، العقد الاجتماعي ، المصدر السابق، ص ٨٣). فالحكومة عند روسو تتوسط بين الرعايا وصاحب السيادة للحفاظ على الاتصال المتبادل والقيام بتنفيذ القوانين وحماية الحريات ويسمى أعضاء هذه الهيئة حكاماً وبهذا تكون الحكومة هي هيئة من الموظفين مكلفة من قبل صاحب السيادة ومهمتها مباشرة السلطات وأن الشعب له السيادة العامة والسلطة في تدبير امور الدولة والحكومة للحفاظ على العدل داخل المجتمع. فرق روسو بين السيادة المتي هي للشعب والحكومة التي هي تنفذ ارادة الشعب. والحكومة هي مجرد اداة لتطبيق القوانين ولا تمتلك السيادة، وعندما تنقلب هذه الوظيفة تفقد شرعيتها.

لقد ناقش روسو أشكال الحكم الرئيسة وربطها بظروف المجتمعات المختلفة، وتعتمد افضلية شكل الحكومة على حجم الدولة ، طبيعة الشعب ، والظروف الخاصة بها.

العامّة ليس لصالحهم الشخصي (جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، المصدر السابق، ص ٩٨)

نظام الحكم الاستبدادي:

وهو نظام الحكم يكون بيد شخص واحد الملك أو الحاكم وهذا يناسب الدول الكبيرة إذ يمكن لشخص واحد اتخاذ القرارات بسرعة وفعالية وتركز القوة في يد واحدة لتجنب تعقيدات، اتخاذ القرار الجماعي في هذا النظام يسودها القوة والسيطرة الذي يفرضه السلطان على رعيته بصفته حاكماً لها فالسلطة محصورة بيد الملك أو الحاكم وحده وأن الوصول إلى الحكم يكون وراثياً، وكان روسو اشد نقداً ورفضاً لهذا النوع من نظام الحكم لأنه يرى أن تولي الملك الفردي بالحكم ينتج عنه حاكم طاغية يستفرد بالسلطة المطلقة واستبعاد رعيته ويؤدي إلى الاستبداد والطغيان وابداء الرأي الواحد. يرى روسو أن الحكومة يجب أن تكون ديمقراطية تستمد سلطتها وقوتها من الإرادة العامة، وتخضع للرقابة باستمرار ويكون له الحق في الثورة عليها أن أخلت بواجبات الفرد.

إن أفضل أنواع الحكم عند روسو قد تتغير إلى اسوئها وهذا عندما تتغير الظروف، لذلك يرى أن شكل الحكومة متعلق بالأوضاع المحلية، فمثلاً حينما تكون الأرض شديدة الخصوبة في الدول الكبرى يكون الحكم

يعد نظام الحكم الاستقرائي من بين أقدم الأنظمة إذ أن المجتمعات الأولى حكمت نفسها بصفة استقرائية حيث يعتقد أن الحكم بواسطة مجموعة صغيرة من الأفراد الذين يعتقدون أنهم الأكثر حكمة أو قدرة.

ونظام الحكم الاستقرائي عند روسو ثلاثة أنواع:

١- استقرائية طبيعية حيث يحكم القادة بحكم الخبرة أو السن، وهي تناسب المجتمعات الصغيرة.

٢- استقرائية وراثية: وهنا ينتقل السلطة عبر الوراثة وهذا النوع يرفضه روسو بشدة.

٣- استقرائية منتخبة حيث يتم اختيار القادة بناء على الكفاءة وهذا ما يؤكد روسو لأنه يوازي بين الكفاءة والمصلحة العامة (أبراهيم دسوقي أباضة: تاريخ الفكر السياسي، ص ٢٥٠). نظام الاستقرائي هو نظام الذي يكون الحكم فيه لعدد قليل من الناس، ويمكن لها ان تقوم على اساس الانتخابات او الوراثة واسوء انواع الحكومات هي الاستقرائية الموروثة، اما الاستقرائية المنتخبة فهي من نظم الحكم الجيدة، حيث انها احسن النظم واكثرها طبيعية على شرط ان يحكموا لصالح

أما روسو فقد قدم مفهوماً مختلفاً للسيادة فالسيادة بالنسبة له هي ليست ملكاً لحاكم فرد أو ملك بل هي ملك للشعب ككل.

فالسيادة للإرادة العامة للشعب وهي غير قابلة للتجزئة أو التنازل عنها، وهي مطلقة غير محددة وهذه الإرادة العامة تهدف إلى المنفعة العامة لجميع الشعب وأن الحاكم والحكومة ما هي إلا منفذ لهذه الإرادة وليست صاحبة سيادة.

ثانياً: مصدر السيادة عند بودان مستمدة من السلطة الالهية ومن النظام الطبيعي والملك أو صاحب السيادة هو الممثل الشرعي لهذه السلطة العليا. أما روسو فهو يرى أن السيادة تأتي من العقد الاجتماعي الذي يبرمه الأفراد بحرية فيشكلوا جماعه سياسته .

ثالثاً: ركز بودان على المركزية في ممارسة السيادة، فصاحب السيادة يمارس السلطة المطلقة على التشريع والقضاء، ولكنه ملتزم بأوامر المدين والطبيعة في حين روسو يؤمن بممارسة السيادة من خلال الديمقراطية المباشرة. فالإرادة العامة للشعب هي التي تقر القوانين التي تعبر عن إرادة الشعب ولا يمكن تفويض هذه المهمة الى ممثلين دائمين وبهذا يكون دور الحاكم عند بودان هو صاحب السيادة ومصدر السلطة في حين أن السيادة عند

ملكياً، اما البلدان التي تعيش في رفاهية فيناسبها الحكم الديقراطي، أما الحكم الارستقراطي فتنا سبه المدول المتوسطة. يشترط روسو وجود وعي سياسي عند المواطنين حتى تنجح هذه الانظمة فالمواطن يجب ان يكون فاضلا يقدم المصلحة العامة على الخاصة. لذلك شدد على التربية السياسية والتعليم كاساس لنظام سياسي ناجح.

الخاتمة:

من خلال دراسة مفهوم السيادة بين جان بودان وجان جاك روسو اتضح الاختلاف جوهرياً في تفسيرهما لهذا المفهوم إذ يعكسان السياقات الفكرية والسياسية لعصر كل منهما. ورغم اتفاقهم على مركزية السيادة في الدولة الا ان اختلاف الجوهري بينهما يكمن في مصدر السيادة وطبيعتها. ويمكن إيجاز المقارنة بالشكل التالي:

أولاً: نجد مفهوم السيادة عند بودان يتمثل بالسيادة المطلقة وغير قابلة للتجزئة ويؤمن بأن السيادة توجد في يد الملك او الحاكم ويجب أن تكون مستقلة عن أي سلطة أخرى، وأن صاحب السيادة له الحق في التصرف في كل شيء يراه مناسب وهذا ما يميز الدولة المستقلة عن غيرها.

الحديثة وللفكر الجمهوري. افكار جان بودان حول السيادة تمثل نقلة نوعية في الفكر السياسي الحديث، لكنها تحمل في طياتها اشكالات فلسفية تتعلق بمصدر السلطة، ومشروعيتها وحدودها. رغم ان بودان قدم تفسيروا واضح للسيادة ولكنه مرتبط ومثاثر باحدث السياق التاريخي الذي عاش فيه. لذلك فان نظريته عن السيادة تحتاج الى اعادة قراءة من وجهة نظر نقدية في ضوء التطورات الفكر السياسي الحديث وخصوصا لافكاره عن علاقة السيادة بالمواطنة والحقوق والديمقراطية والدستورية.

المصادر:

- ١- ياسر العلمي وآخرون: معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٤.
- ٢- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج١، ١٩٨٢.
- ٣- مراد وهبه: المعجم الفلسفي، دار قباء الحديثة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٤- بحري: لمؤي: مبادئ علم السياسة، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٠.
- ٥- بطرس: بطرس غالي، ومحمود خير عيسى، المدخل الى علم السياسة، طه، ١٩٧٠.

روسو فهي الارادة العامة و المطلقة للشعب أما دور الحاكم فهو منفذ للارادة العامة وليس مصدر السيادة.

رابعاً: اما عن العلاقة بين السيادة والحرية فنجد أن بودان الحرية تعني عنده في طاعة النظام والقوانين المتي يصدرها الحاكم باعتبارها تعبيراً عن السلطة العليا. أما روسو فالحرية الحقيقية عنده تتحقق عندما يشارك كل فرد في صنع القوانين التي تنظم المجتمع، مما يضمن توافق القوانين مع الإرادة العامة.

خامساً: السيادة عند بودان مطلقة ولكنها تحدد من قبل الأوامر الإلهية والقانون الطبيعي اما روسو السيادة عنده غير مطلقة لأن الإرادة العامة تعبر عن مصالح الشعب ككل وبالتالي تفرض قيوداً على الحكام والأفراد وهنا بودان وقع في تناقض لا بد من الإشارة إليه فهو من جهة يقول بالسيادة المطلقة لصاحب السيادة ومن جهة أخرى يقول هناك عدد من محددات تحد من السلطة العليا.

ومن كل ماتقدم نستنتج أن جان بودان يعد هو المؤسس لمفهوم السيادة الحديثة، ولكنه ربطها بالحكم المطلق، فهو ساهم في تأسيس الدولة الحديثة القوية المركزية. أما جان جاك روسو فهو قد طرح مفهوما ديمقراطيا للسيادة إذ أصبحت السيادة عنده ملكا للشعب وليس للحاكم الفردي وهذا ما جعل نظريته اساسا للفلسفة الديمقراطية

- ٦- المرداني: الميمن ، احمد ، حق الشعب في استرداد ال سيادة ، مكتبة مديولي ، القاهرة ٢٠٠٨ ،
- ٧- افلاطون :الجمهورية، ترجمة حنا خباز، دار قلم ،بيروت ،لبنان ،طه، ١٩٨٥ .
- ٨- المراكبي: السيد عبد المنعم، التجارة الدولية و سيادة الدولة ، دراسة لأهم المتغيرات التي لحقت سيادة الدول في ظل تنامي التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- ٩- كيتل رايموند كارفيلد :العلوم السياسية ، ترجمة فضل زكي، ج ١ ، ط ٢ ، مكتبة النهضة ، ١٩٦٤ .
- ١٠- ابراهيم دسوقي: اباطة وعبد العزيز الغنام : تاريخ الفكر السياسي ،دار النهضة العربية بيروت ، ١٩٧٣ ،
- ١١- اسماعيل: محمود، علم السياسة في الدولة والفكر السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦ .
- ١٢- العيسى : طلال ياسين، السيادة بين مفهوم التقليدي والمعاصر، دراسة في مدى دور السيادة في العصر الحاضر، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،العدد الاول، ٢٠١٨ .
- ١٣- توشار: جان ، تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة الى عصر الانوار ، ترجمة ناجي الدوارسة ، دار التكوين لتأليف والترجمة والنشر، ط ١ ، ٢٠١٠ .
- ١٤- العابد، حسن عبدالله: انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان، ٢٠٠٨ ص ٥٣ .
- ١٥- الدعويني :محمد علمي ، العلوم السياسية، دراسة في الاصول والنظريات والتطبيقات، علم الكتاب، ١٩٨٨ .
- ١٦- محمود : اسماعيل: علم السياسة في الدولة والفكر السياسي ،دار النهضة العربية للطباعة ،
- ١٧- محمد ، علمي عبد المعطي : تاريخ الفكر السياسي ، دار بور سعيد للطباعة، الاسكندرية، ١٩٧٤ .
- ١٨- محمد فتحي الشنيطي: نماذج من الفلسفة السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٠
- ١٩- جان جاك روسو : العقد الاجتماعي ، ترجمة عادل زعيتر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر، ٢٠١٢ .
- ٢٠- جون جاك شوفاليه :تاريخ الفكر السياسي من المدنية الى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صالح صيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠